بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

الوجه الثاني: – من وجوه توثيق إبراهيم بن محمّد الهمداني – ما رواه الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) في كتاب الغيبة، ورواه الكشي في رجاله.

أمّا رواية الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) فهي: (395– **روى أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي قال: كنت وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا رسول من قبل الرّجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات**). [الغيبة، مؤسسة المعارف الإسلامية، ص445، رقم 395]، والمراد من الرّجل هو الإمام الصاحب (عجل الله تعالى فرجه).

وهي نصّ في وثاقة إبراهيم بن محمّد الهمداني.

وفي طريق الشيخ الطوسي (رحمه الله) أبو محمّد الرازي الذي هو الراوي المباشر ولا توثيق له، ولكن قيل في توثيقه بأنّه من مشائخ أحمد بن محمّد بن عيسى المشهور بالجلالة، المتشدد في الرواية عن الضعفاء حتى أنّه أخرج أبا سمينة وسهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي من قم، وإنْ كان قد أرجع البرقي بعد ذلك.

وقد أُشكل على ذلك: بأنّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى عمن هو مشهورٌ بالضعف كالحسن بن العباس بن الحريش كما في الكافي [ج1، ص532]، والحسن بن الحريش ممن نصّ النجاشي على أنّه كان ضعيفاً جداً كما في كتابه [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص60] حيث قال: ([138] **الحسن بن العبّاس بن الحَرِيْش الرازيّ أبو عليّ روى عن أبي جعفر الثاني، ضعيف جدّاً. له كتاب: إنّا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب رديّ الحديث، مضطرب الألفاظ**).

وأمّا إخراجه لأبي سمينة فلعله كان لاشتهاره بالكذب فلا مجال إلّا لإخراجه، كما أنّ إخراجه لسهل بن زياد من قم لأنّه شهد عليه بالغلو، فلم يثبت أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن الضعفاء كي يقال مقتضى أنّه لا يروي عن الضعفاء وثاقة مشائخه ومنهم أبو محمّد الرازي.

ولكن الإنصاف: أنّ هناك فرقاً بين من روى عنه وبين من هو من مشائخه، فمن روى عنه رواية أو روايتين يمكن أنْ يكون من الضعفاء وإنّما روى عنه لتمامية صحّة الرواية عنده لبعض القرائن، أو لأنّ الرواية يتحد مضمونها مع رواياتٍ صحيحة، أو لأنّها من روايات السنن لا في الأحكام الإلزامية التي تفرد بروايتها.

فالرواية عن الضعيف شيءٌ، وأنْ يكون المروي عنه من مشائخه أي ممن هو من مصادر رواياته شيءٌ آخر، خصوصاً مع ملاحظة أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ممن روى زهاء "2290" رواية عن "158" من الرواة جلهم من الثقات، فروايته عن بعض الضعفاء بضع روايات لا تقدح في مسلكه وديدنه في التشدد في نقل الرواية.

فلذلك قد يقال: إنّ كون أبي محمّد الرازي من مشائخ أحمد بن محمّد بن عيسى بضميمة رواية الأجلاء عنه مما تثبت به وثاقته.

لكن المشكلة الأخرى في الرواية: جهالة الرسول؛ حيث قال: (**فورد علينا رسول من قبل الرّجل...ألخ**) ولم يبين أبو محمّد الرازي من هو هذا الرسول الذي أخبرهم بذلك.

إلّا أنْ يقال: بأنّ شهادته بكون الرسول من قبل الرجل وهو الإمام (عجل الله فرجه الشريف) ظاهرة في الشهادة عن حسٍ بأنّه معتمدٌ من قبل الإمام الصاحب (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، ولولا أنّه معتمدٌ لم يكن رسولاً من قبله لبيان أحوال الأشخاص لهؤلاء الرواة.

وأمّا رواية الكشي (عليه الرحمة) فهي: ((1053) **محمّد بن مسعود، قال حدثني عليّ بن محمّد، قال حدثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله البرقي بالعسكر فورد علنا رسول من الرجل فقال لنا: الغائب العليل ثقة، وأيوب بن نوح، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة، وأحمد بن إسحاق ثقاتٌ جميعاً**). [اختيار معرفة الرجال "المعروف بـ(رجال الكشي)" المؤلف: الشيخ الطوسي، ج1، ص557 – 558، الناشر: مؤسسة دانشگاه مشهد، الطبعة الأولى].

والمشكلة في هذه الرواية في شخصين:

الراوي الأوّل: عليّ بن محمّد بن قتيبة، حيث قيل: بأنّ علي بن محمّد بن قتيبة ممن لا توثيق له.

وقد نوقش في كتاب [قبسات من علم الرجال] في جميع الوجوه التي ذكرت لتوثيق علي بن محمّد بن قتيبة.

ولكن: بما أنّ مبنانا في التوثيق على جمع القرائن العرفية بنحو يورث مجموعها الاطمئنان بالوثاقة، فإنّ ملاحظة المجموع في المقام تفيد الاطمئنان بوثاقة علي بن محمّد بن قتيبة.

ومن هذه القرائن:

الأُولى: ما ذكره النجاشي في كتابه [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص259]: ([678] **عليّ بن محمّد بن قتيبة النيشابوري (النيسابوري) عليه اعتمد أبوعمرو الكَشّيّ في كتاب الرجال**). والكشي مقبولٌ في توثيقه.

الثانية: اعتماد النجاشي نفسه عليه، كما في [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص334] حيث نقل عن علي بن محمّد القتيبي مدحاً من قبل الفضل بن شاذان لمحمّد بن عيسى العبيدي، فالناقل علي بن محمّد القتيبي، والمنقول عنه الفضل بن شاذان، والممدوح هو محمّد بن عيسى العبيدي: (**قال أبو عمرو: قال القُتَيْبِيّ: كان الفضل بن شاذان رحمه الله يحبّ العُبَيْديّ ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله**). ثم قال النجاشي: (**وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله**).

وظاهره أنّه قد قبل الثناء مع أنّ الناقل للثناء هو عليّ بن محمّد القتيبي.

الثالثة: ما قاله الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) في كتابه [رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، باب العين، ص429]: ([6159] 2- **علي بن محمد القتيبي، تلميذ الفضل بن شاذان، نيسابوري، فاضل**).

وهذا التعبير لم يعهد التعبير به عن الضعيف أو مجهول الحال.

فمن مجموع هذه القرائن يحصل الوثوق بوثاقة علي بن محمّد القتيبي، ولذلك بنى العلامة وصاحب المدارك (قدس سرهما) على صحّة رواياته من جهة توثيقه.

الراوي الثاني: محمّد بن عيسى، والمشكلة المعروفة فيه أنّ ابن الوليد قد استثناه من رجال نوادر الحكمة، وقال الشيخ الطوسي (رحمه الله) في كتابه [الفهرست، الشيخ الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الثانية، باب الميم، باب محمد، ص216، رقم: 611]: نقلاً عن الشيخ الصدوق (رحمه الله): (**لا أروي ما يختص بروايته**)، وفي [استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، تأليف العلامة المحقق الشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني (قدس سره)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ج1، ص128] قوله : (**فيه رواية محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، وقد**

نقل النجاشي عن محمد بن الحسن بن الوليد: أنّه استثنى من روايات محمد بن أحمد بن يحيى) وهو صاحب كتاب النوادر الذي لا إشكال في وثاقته **(ما يرويه عن محمد بن عيسى بن عبيد)** المعبر عنه بالعُبيدي **(بإسناد منقطع مع جماعة آخرين، ونقل عن أبي العباس بن نوح: أنّه قال: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله)** أي في استثنائاته **(وتبعهُ أبو جعفر بن بابويه –رحمه الله– على ذلك، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؟ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة)**.

وما بين ثناء النجاشي عليه وتضعيف الطوسي بون بعيد، فقد قال النجاشي في كتابه [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المشرفة، باب الميم، ص333، رقم: 896]: **([896] محمّد بن عيسى بن عُبَيْد بن يَقطين بن موسى مولى أَسَد بن خزيمة، أبو جعف، جليل في (من) أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبةً ومشافهةً)**.

وقال الشيخ الطوسي (رحمه الله) في كتابه [الفهرست، الشيخ الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الثانية، باب الميم، باب محمد، ص216، رقم: 611]: **([611] 26– محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص بروايته، وقيل: أنه كان يذهب مذهب الغلاة)**.

إلّا أنّ توثيق النجاشي مقدمٌ لعدم إحراز رجوع تضعيف الشيخ (رحمه الله) للسانه لظهور السياق في كلام الشيخ في أنّ سر تضعيفه هو استثناء الصدوق (رحمه الله) له، وكون المغمز هو اتهامه بالميل للغلو، كما أنّ استثناء ابن الوليد له من رجال النوادر مما لم يعلم وجهه، ومن المحتمل ماسبق من اتهامه بالغلو أو روايته ما ورد من الطعن في زرارة كما في [رجال الكشي، ج1، القسم الثاني، ص 149، رقم: 239] مما يعني أن لا معارض لتوثيق النجاشي له، على أنّ النجاشي مقدمٌ عند أهل الفن على الشيخ في خبرته ودقته، فوثاقة العبيدي ثابتة عندهم وهو ما أوجب تعجب ابن نوح في استثناءه من النوادر.

فالإنصاف: أنّ الوجه الثاني في توثيق إبراهيم بن محمّد الهمداني وجهٌ تامٌ.

الوجه الثالث: التمسك بما ذكره الشيخ الطوسي (أعلى الله مقامه) في كتابه [الغيبة، مؤسسة المعارف الإسلامية، ص415] قال: **(وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل)** ويقصد بـ "الأصل" هو الإمام القائم (عجل الله

تعالى فرجه الشريف)، ونصّ على الأسدي فقال: (**منهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ رحمه الله**) وهذه شهادةٌ من الشيخ (عليه الرحمة) بأنّ من وردت عليهم التوقيعات من قبل السفراء عن الأصل وهو القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أقوامٌ ثقات.

ثم في [ص417] ذكر منهم إبراهيم بن محمّد الهمداني، حيث قال: (**ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم:**

395 – **روى أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي قال: كنت وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا رسول من قبل الرّجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات**).

ونحن وإنْ كنا قد ناقشنا في وكالة الهمداني عن الناحية المقدسة في ما سبق، إلّا أنّ عبارة الشيخ (رحمه الله) واضحةٌ في التوثيق، والعبارة المذكورة : (**وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل**) وإنْ كانت تحتمل بدواً أنّ هؤلاء الممدوحين هم الذين ترد عليهم التوقيعات المشتملة على جواب الأسئلة لإيصالها للمستفتين، إلّا أنّ ملاحظة ما بعد هذه العبارة وهو ما ساقه الشيخ (عليه الرحمة) من الأمثلة التي ذكرها في كتاب الغيبة ترشد إلى أنّ التوقيعات المقصودة هي التوقيعات الصادرة في مدح هؤلاء، لا أنّها توقيعات تتضمن أجوبة المسائل وهم الواسطة في نقلها، بل هي توثيقٌ مِن قبل "الأصل (عجل الله فرجه)" لمجموعةٍ في طليعتهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي.

قال الشيخ (عليه الرحمة): (**أخبرنا أبو الحسين بن أبي جيّد القمّي، عن محمّد بن الحسين بن الوليد، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح قال: سألني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء**) يعني قبض الحقوق (**فامتنعت من ذلك وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: (بالرّي محمّد بن جعفر العربيّ فليدفع إليه فإنّه من ثقاتنا)**).

وظاهر ذلك أنّ التوقيع الذي صدر مِن قبل الأصل (عجل الله تعالى فرجه الشريف) للسفير هو توقيعٌ في مدح محمّد العربي.

الوجه الرابع: ما يقتنص مما نسب للسيد الشهيد (قدس سره الشريف) في توثيق إسحاق بن يعقوب أخي محمّد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي – وإنْ شكك بعض في أنّه أخٌ له –، حيث إنّ إسحاق بن يعقوب قد روى روايةً مهمة كما في الوسائل: (**وفي كتاب (إكمال الدين وإتمام**

النعمة) عن محمّد بن محمّد بن عصام، عن محمّد بن يعقوب، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً، قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان (عليه السلام): أمّا ما سألت عنه أرشدك الله وثبّتك – إلى أن قال: – وأمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله، وأمّا محمّد ابن عثمان العمري رضي الله عنه، وعن أبيه من قبل، فإنّه ثقتي، وكتابه كتابي). [وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ج27، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضي به، الباب 11، باب الرجوع في القضاء والفتوى إلى رواة الحديث، ح9].

وقد اعتمد على هذه الرواية الشريفة عدّة من الأعلام القائلين بولاية الفقيه العامة، بتقريب أنّ ظاهرها إرجاع نفس الحوادث للفقهاء لا إرجاع الأحكام.

والمشكلة في سند الرواية في وثاقة إسحاق بن يعقوب الذي روى هذه الرواية حيث لم يرد فيه توثيق.

لذلك قيل في توثيق إسحاق كما في كتاب [أساس الحكومة الإسلامية، الطبعة الأولى، ص226، الملحق رقم 4] إنّ القرائن والملابسات الحافة بالرواية توجب الوثوق بوثاقة إسحاق بن يعقوب، فإنّ السعي لتحصيل التوقيع في ذلك الزمان خطر، والنقل عن الإمام (عجل الله فرجه) خطر أيضاً والمنقول أمر خطير كمضمون هذه الراوية، وهذه ملابسات وظروف حافة بالرواية توجب أنْ يكون قبول الأعلام لها شهادة بوثاقة الراوي.

قال (حفظه الله): **(فانتحال شخص لتوقيع ما إلى نفسه كذباً يعني خبثاً أعظم من مجرد خبث الكذب على الإمام، إذن فأمر إسحاق بن يعقوب يدور بين أن يكون في درجة عالية من الخبث، أو أن يكون ثقة)** ويبعد المحتمل الثالث وهو أنّ يكون مجهول الحال **(لأن التوقيع)** من الإمام عليه السلام **(لا يرد إلا على الثقات، ولا يحتمل أن يكون إنساناً عادياً غير خبيث وغير ثقة)** فمنْ البعيد أنْ يتصدى إنسان عاقلٌ إلى نقل التوقيع وهو يعلم أنّ الناس لا يقبلون نقله، فلو كان مجهولاً لا قيمة له فهو يعلم أنْ نقله لا قيمة له عند الناس فلا فائدة له مع تعريض نفسه للخطر أو القدح الاجتماعي؛ فلا يحتمل بحسب العادة أنْ يتصدى للنقل شخصٌ مجهولٌ، فإذا لم يكن مجهولاً فقد دار أمره بين: أنْ يكون واضح الضعف عند الناس، أو أنْ يكون واضح الثقة عند الناس، وحيث إنّ المحتمل الأول منفيٌّ

وإلّا لنصّ الرجاليون عليه؛ لأنّه انتحل توقيعاً مهماً عن الإمام (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فعدم النصّ على ضعفه مع خطورة المسألة شاهدٌ على تعين المحتمل الثاني وهو وثاقته.

والحمد لله رب العالمين